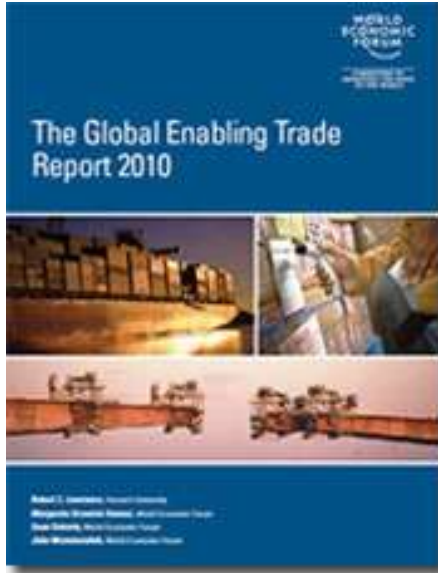


تقرير تمكين التجارة الدولية 2010

The Global Trade Enabling Report 2010



إن المنتدى الاقتصادي العالمي في سويسرا يصدر تقريره تمكين التجارة الدولية للعام 2010 ضمن سياق برنامج الشراكة لقطاع النقل والإمداد اللوجستي، حيث يعتبر هذا التقرير الإصدار الثالث للمنتدى الذي سيبدأ بإصداره كل عامين اعتباراً من هذه السنة. يهدف التقرير إلى تقييم مدى تمتع الدول بالسياسات والخدمات والمؤسسات التي من شأنها تسهيل حركة مرور السلع إليها أو عبرها حتى تصل إلى وجهتها النهائية، كما أن مساهمة المنظمات التجارية الدولية في التقرير تسلط الضوء لصناع القرار على الأولويات وماهية الأدوات المناسبة لتمكين الدول للاستجابة للتغيرات السريعة التي تحدث في العالم حالياً.

صفحة | 1

ومن الجدير بالذكر أن عدد الدول المشاركة في تقرير هذا العام بلغ 125 دولة وذلك بعد انضمام خمس دول لأول مرة للتقرير ألا وهي بوتسوانا وجورجيا وأيسلندا والجزيل الأسود (مونتينيغرو) وأخيراً صربيا، وخروج مولدوفا والتي كانت تحتل مرتبة (52) العام الماضي، حيث جاء استبعادها بسبب نقص معلومات استطلاعات الرأي والتي يجب على الدولة المشاركة الالتزام بتوزيعها وجمعها وإرسالها للمنتدى في الوقت المحدد لذلك.

نتائج الأردن في تقرير تمكين التجارة الدولية 2010

أشار التقرير إلى حصول الأردن على مرتبة (39) من بين (125) مقارنةً بمرتبة (37) من بين (121) دولة العام الماضي، ومن الجدير بالملاحظة أن كل من أيسلندا وجورجيا قد شاركتا في التقرير لأول مرة واحتلتا مراتب متقدمة على الأردن وهما (11) و(37) لهذا العام، الأمر الذي يدل على حفاظ الأردن على أدائه مقارنةً بالعام الماضي.

من ناحية أخرى أشار التقرير إلى أن مرتبة الأردن تراجعت في محاور وحقت تقدماً ملحوظاً في محاور أخرى كما هو مبين في الجدول التالي:



جدول [1]: ترتيب الأردن حسب المحاور والمؤشرات الاقتصادية الرئيسية للعامين 2009 و2010

(Lower Rank = Better Performance)

المحاور الأساسية والمؤشرات الاقتصادية المكونة لها	الترتيب لسنة 2009 دولة (121)	الترتيب لسنة 2010 دولة (125)	فرق أداء الأردن خلال العامين
المحور الأول: النفاذ إلى السوق Market Access	61	51	↑ 10
1.1 النفاذ إلى الأسواق المحلية والخارجية (Domestic and foreign market access)	61	51	↑ 10
المحور الثاني: إدارة الحدود Border Administration	36	45	↓ 9
2.1 فعالية الإدارة الجمركية (Efficiency of customs administration)	34	50	↓ 16
2.2 فعالية الإجراءات الخاصة بالاستيراد والتصدير (Efficiency of import-export procedures)	54	61	↓ 7
2.3 شفافية إدارة الحدود (Transparency of border administration)	34	36	↓ 2
المحور الثالث: البنية التحتية للمواصلات والاتصالات Transport & Communications Infrastructure	52	52	ثابت
3.1 مدى توفر وجودة البنية التحتية لقطاع النقل (Availability & quality of transport infrastructure)	59	50	↑ 9
3.2 مدى توفر وجودة خدمات النقل (Availability & quality of transport services)	39	53	↓ 14
3.3 مدى توفر ومدى استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التجارة الخارجية (Availability and use of ICTs)	65	65	ثابت
المحور الرابع: بيئة الأعمال المؤثرة على قطاع النقل Business Environment	22	21	↑ 1
4.1 البيئة التنظيمية (Regulatory framework)	30	30	ثابت
4.2 الأمن المادي (Physical security)	14	13	↑ 1

المحور الأول: النفاذ إلى السوق (Market Access)

من الجدير بالملاحظ أن هذا التقدم الذي شهدته مرتبة الأردن هذا العام حسب هذا المحور هو الأكبر على الإطلاق مقارنة مع المحاور الأخرى، حيث يتضمن المحور نقاط قوة عدة مثل ارتفاع نسبة الواردات للمناطق الحرة بشكل عام حيث تقدم الأردن حسب هذا المؤشر الفرعي 13 مرتبة ليصل إلى مرتبة (38)، كما وتقدمت مرتبة الأردن حسب مؤشر متوسط الرسوم الجمركية 13 مرتبة الأمر ليحتل مرتبة (90) الأمر الذي يدل على





انخفاض العوائق الجمركية أمام تجارة البضائع عن العام الماضي.

المحور الثاني: إدارة الحدود (Border Administration)

شهدت مرتبة الأردن تراجعاً ملحوظاً في الأداء حسب هذا المحور وذلك بمقدار 9 مراتب لتصل إلى (45)، ويعود ذلك إلى تراجع مرتبة الأردن حسب كافة المؤشرات الاقتصادية الرئيسية المكونة له كما هو موضح في الجدول أعلاه، وهي مؤشر فعالية الإدارة الجمركية ومؤشر فعالية الإجراءات الخاصة بالاستيراد والتصدير ومؤشر شفافية إدارة الحدود.

تراجعت مرتبة الأردن حسب المؤشر الاقتصادي الرئيسي "فعالية الإدارة الجمركية" 16 مرتبة والذي يعتبر التراجع الأكبر على الإطلاق مقارنةً مع باقي المؤشرات الاقتصادية الرئيسية المكونة لمحاور هذا التقرير ليحتل الأردن مرتبة (50)، حيث يعود هذا التراجع بشكل أساسي إلى انخفاض مرتبة الأردن حسب مؤشر مدى توفر وكفاءة الخدمات المقدمة من السلطات الجمركية والجهات ذات العلاقة بمقدار 24 مرتبة عن العام الماضي لتصل إلى مرتبة (68)، ومن الجدير ذكره أنه يتم حساب هذا المؤشر من قبل الاتحاد العالمي للشحن السريع (GEA) بحيث يشمل تقييماً لخدمات عدّة، فعلى سبيل المثال لا الحصر التخليص الجمركي عن طريق تبادل المعلومات إلكترونياً وكفاءة وسرعة التنقيش والإفراج عن البضائع وعدد الجهات المسؤولة عن التنقيش ومدى التنسيق بينها وسرعة عملها، هذا بالإضافة إلى مدى تكيف ساعات عمل الجمارك لتتناسب الحركة التجارية والاقتصادية والى غيرها من الخدمات. بالرغم من هذا التراجع حسب هذا المحور إلا أنه يتضمن نقاط قوة حيث أشارت ردود المسوحات والاستمارات التي تستقصي آراء رجال الأعمال وقادة الرأي في الأردن أن الإجراءات الجمركية لا تمثل عبء عليهم وبذلك تتقدم الأردن مرتبة واحدة حسب هذا المؤشر ليحتل مرتبة متقدمة مقارنة مع دول المنطقة ودول العالم ألا وهي (32).

كما شهدت مرتبة الأردن تراجعاً حسب المؤشر الاقتصادي الرئيسي "فعالية الإجراءات الخاصة بالاستيراد والتصدير" 7 مراتب ليحصل على مرتبة (61)، ويعود ذلك إلى تراجع أداء الأردن حسب أغلب المؤشرات الفرعية المكونة له مثل التراجع في مؤشر كفاءة عملية التخليص بمقدار 35 مرتبة ليصل إلى مرتبة (88) والتراجع في مؤشري عدد الوثائق المطلوبة عند الاستيراد وعدد الوثائق المطلوبة عند التصدير بمقدار 6 مراتب لكل منهما ليحتل الأردن المراتب التالية (50) و(73) على التوالي هذا العام، مع العلم أن عدد الوثائق المطلوبة في كلا المؤشرين بقي كما هو مقارنةً بالعام الماضي وهي سبع وثائق وذلك بحسب تقرير ممارسة الأعمال، إلا أنه من الواضح أن هنالك دول تمكنت من تقليص عدد الوثائق المطلوبة للاستيراد والتصدير الأمر





الذي أدى إلى تراجع مرتبة الأردن حسب هذين المؤشرين. وبالرغم من التراجع في أغلب المؤشرات الفرعية المكوّنة لمؤشر فعالية الإجراءات الخاصة بالاستيراد والتصدير، إلا أن الأردن قد حقق تقدماً في مؤشر عدد الأيام المستغرقة للتصدير بمقدار ثلاثة مراتب ليحقق مرتبة (55)، حيث كانت عملية التصدير تستغرق بالمتوسط 19 يوم العام الماضي ولكن تحسن الأداء لتأخذ عملية التصدير 17 يوماً فقط هذا العام وذلك بحسب تقرير ممارسة الأعمال.

وأخيراً أشار التقرير إلى تراجع طفيف في أداء الأردن حسب المؤشر الاقتصادي الرئيسي "مؤشر شفافية إدارة الحدود" بمقدار مرتبتين ليحتل الأردن إلى مرتبة (36) والتي لا تزال تعد مرتبة متقدمة مقارنة مع الدول المشاركة الأخرى. من ناحية أخرى يعود هذا التراجع ذلك بشكل أساسي إلى التراجع في مرتبة الأردن حسب مؤشر انطباعات الفساد بمقدار ثلاث مراتب والصادر عن المنظمة الشفافية الدولية والمتضمن انطباعات المحللين ورجال الأعمال وقادة الرأي في القطاع الخاص عن درجة الفساد في القطاع العام، لتصل مرتبة الأردن حسب هذا المؤشر إلى (40) هذا العام.

المحور الثالث: البنية التحتية للمواصلات والاتصالات (Transport & Communications Infrastructure)

شهدت مرتبة الأردن ثباتاً حسب محور البنية التحتية للمواصلات والاتصالات، ولكن لا يدل ذلك على ثبات أداء الأردن حسب المؤشرات الاقتصادية المكوّنة لهذا المحور، فقد أشار التقرير إلى أن الأردن تراجع في بعض المؤشرات الرئيسية والفرعية مكوّنة لهذا المحور إلا أنه تقدم في مؤشرات اقتصادية أخرى.

يوضح التقرير التحسن في مرتبة الأردن حسب المؤشر الاقتصادي الرئيسي "مدى توفر وجودة البنية التحتية لقطاع النقل" بمقدار 9 مراتب ليحقق الأردن مرتبة (50)، ويعود ذلك إلى التقدم الملحوظ لمرتبة الأردن بمقدار 23 منزلة ليصل إلى مرتبة (42) وذلك حسب مؤشر ارتباط واتصال خطوط نقل بضائع الترانزيت والصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - الأونكتاد، الذي يقيس عدد مرات إعادة شحن البضائع إلى أن تصل إلى وجهتها الأخيرة في غياب النقل البحري المباشر بين الدولتين.

ومن ناحية أخرى تراجع أداء الأردن بمقدار 14 مرتبة حسب المؤشر الاقتصادي الرئيسي "مدى توفر وجودة خدمات النقل" ليصل إلى (14)، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى التراجع الكبير لمرتبة الأردن حسب مؤشر كفاءة ونوعية الخدمات اللوجستية المحلية مثل متعهدي النقل والوسطاء الجمركيين (86) ومؤشر القدرة على تتبع وتعقب الودائع والبضائع الدولية (109) بمقدار 47 مرتبة و54 مرتبة على التوالي، ومن الجدير ذكره أن





هذين المؤشرين مستمدين من مؤشر أداء الخدمات اللوجستية والذي يصدر عن البنك الدولي.

وأخيراً يتضمن هذا المحور المؤشر الاقتصادي الثالث وهو "مدى توفر ومدى استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التجارة الخارجية" والذي حافظ الأردن على مرتبته (65) فيه وللعام الثاني على التوالي إلا إن هذه المرتبة تعتبر متدنية بالمقارنة مع الدول المشاركة، ويعود ذلك إلى تدني عدد كل من مشتركى الهاتف الخط الثابت (90) ومشتركي خدمة الانترنت السريع (69) بالإضافة إلى تدني مدى استخدام شبكة الإنترنت للأعمال التجارية (51). من ناحية أخرى، يتضمن هذا المحور نقاط قوة كفاءة الخدمات الحكومية الالكترونية المقدمة للمستفيدين في هذا المجال (22).

المحور الرابع: بيئة الأعمال المؤثرة على قطاع النقل (Business Environment)

وأخيراً يظهر الجدول أن محور بيئة الأعمال المؤثرة على قطاع النقل قد شهد تقدماً طفيفاً مقارنةً بالعام الماضي، حيث تقدمت مرتبة الأردن في مؤشر الأمن المادي وثبات أداء الأردن في مؤشر البيئة.

ومن الجدير ذكره هنا أهم نقاط القوة التي يتضمنها هذا المحور مثل كفاءة الحكومة في الإنفاق العام وفي الإجراءات التنظيمية لبيئة الأعمال (25) وتقدم ملحوظ من ناحية الانفتاح للمشاركة الأجنبية في بيئة الأعمال المحلية (45) حيث يندرج تحتها توفر المحفزات لتشجيع الاستثمار الخارجي (34) وإتباع قيود حمائية ناجعة في مجال تدفقات رؤوس الأموال الخارجية (30).

ترتيب الأردن ضمن دول المنطقة في تقرير تمكين التجارة الدولية للعام 2010

ومن الجدير بالملاحظة أن معظم دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA Region) شهدت تحسناً في الترتيب العام حسب مؤشر تمكين التجارة العالمية بالأخص سلطنة عُمان لهذه السنة بمقدار 5 مراتب، إلا أن أداء كل من الكويت والمغرب ومصر وموريتانيا والجزائر قد تراجع عن العام الماضي بنسب متفاوتة كما هو موضح في الجدول التالي:





جدول [2]: ترتيب دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حسب مؤشر تمكين التجارة الدولية للعامين 2009 و2010.
(Lower Rank = Better Performance)

الدولة	الترتيب لسنة 2009 (121 دولة)	الترتيب لسنة 2010 (125 دولة)	فرق أداء الدولة خلال العامين
الإمارات العربية المتحدة	18	16	2 ↑
البحرين	24	22	2 ↑
إسرائيل	29	26	3 ↑
سلطنة عمان	34	29	5 ↑
قطر	35	34	1 ↑
تونس	41	38	3 ↑
الأردن	37	39	2 ↓
المملكة العربية السعودية	42	40	2 ↑
الكويت	59	65	6 ↓
المغرب	55	75	20 ↓
مصر	75	76	1 ↓
سوريا	108	104	4 ↑
موريتانيا	107	117	10 ↓
الجزائر	112	119	7 ↓

من الملاحظ من الجدول أعلاه أن الأردن تراجع مرتبة واحدة بين دول المنطقة من المرتبة السادسة العام الماضي إلى المرتبة السابعة هذا العام، وسبب ذلك يعود إلى تقدم تونس ثلاثة منازل عن العام الماضي وبالتالي تقدمت على الأردن في الترتيب العام.

تونس:

يشير التقرير إلى أن تقدم تونس في مؤشر تمكين التجارة الدولية لهذا العام جعلها تحافظ على صدارة الترتيب بين دول منطقة شمال أفريقيا، كما ويوضح التقرير أن سبب هذا التقدم يعود بشكل أساسي إلى اتفاقيات الشراكة الموقعة بين تونس والاتحاد الأوروبي والتي أدت إلى خلق منطقة للتجارة الحرة بين تجار البلدان المشاركة في هذه الاتفاقيات منذ عام 2008 الأمر الذي أثر بشكل ايجابي والى حد كبير في تحرير واردات تونس، كما وتمتع تونس بشبكة واسعة من البنية التحتية لكافة وسائل النقل محتملة بذلك مرتبة (37) ضمن هذا المؤشر إلا أن نوعية وجودة خدمات النقل (79) لا تواكب هذا التوسع بالبنية التحتية لقطاع النقل. كما أن تحسن أداء تونس حسب التقرير يعود أيضاً إلى توفير بيئة أعمال مناسبة للاستيراد والتصدير (24) من ناحية الإطار التنظيمي (29) والأمن المادي (20)، ولكن من ناحية أخرى إن الإصلاحات الضريبية لم تنعكس على أداء تونس هذا العام حيث حصلت على





مرتبة (120) حسب مؤشر متوسط الرسوم الجمركية، كما أن الإجراءات الجمركية تشكل عبء أكبر هذا العام الأمر الذي يعيق من انعكاس هذه الإصلاحات على مرتبة تونس.

الإمارات العربية المتحدة:

ضمن هذا السياق، يجب الوقوف عند الأداء المتميز لدولة الإمارات العربية المتحدة والتي لم تتصدر دول المنطقة في موقع متقدم (16) فحسب وإنما تقدمت أيضاً على كل من المملكة المتحدة (17) و تشيلي (18) والولايات المتحدة الأمريكية (19) لهذا العام. حيث أشار التقرير إلى تمتع الإمارات بنقاط قوة عدة فعلى سبيل المثال إن كفاءة تخليص البضائع عند الحدود عالية خلال السنوات الماضية إلا أن هذه الإجراءات أصبحت أكثر سهولة ويسر مقارنةً مع دول العالم محتلة بذلك مرتبة (12)، كما أن مدى توفر ونوعية البنية التحتية للنقل في الإمارات تعد من أفضل ما هو متوافر في دول العالم محتلة بذلك مرتبة (4) هذا بالإضافة إلى ارتفاع مستوى الأمن المادي تحتل مرتبة (4). إن هذه العوامل بالإضافة إلى تمتع الإمارات بموقعها الجغرافي المميز والواقع على الطريق التجاري بين أوروبا وآسيا، كل ذلك يؤهلها إلى أن تكون مركزاً لوجستياً رئيسياً في المنطقة، ولتحقيق ذلك أشار التقرير إلى أن الإمارات يجب أن تعالج مواطن الضعف لديها كالارتفاع النسبي لمتوسط الرسوم الجمركية (53) والتدني الملحوظ في مؤشر الخدمات الحكومية الالكترونية المقدمة للمستفيدين في هذا المجال (88) مع العلم أن الأردن قد حقق مرتبة أفضل حسب هذا المؤشر لهذا العام ليحصل على مرتبة (22).

البحرين:

أما بالنسبة إلى البحرين فقد تقدمت مرتبتين عن العام الماضي لتحصل على مرتبة (22) في الترتيب العام وبذلك فإنها تحافظ على مرتبتها الثانية بين دول المنطقة، كما ويوضح التقرير أن السبب الرئيسي لهذا التقدم هو تحسن مرتبة البحرين حسب محور البنية التحتية للمواصلات والاتصالات بمقدار 8 منازل لتحقق مرتبة (33) هذا العام مع العلم أن هذا المحور يعتبر نقطة الضعف الأساسية في أداء الأردن وللعام الثاني (52)، فقد تحسن أداء البحرين في كافة المؤشرات الاقتصادية المكوّنة لهذا المحور كمؤشر مدى توفر وجودة البنية التحتية لقطاع النقل والذي تقدمت فيه البحرين 8 مراتب لتصل إلى مرتبة (28) هذا العام، كما أن مرتبة البحرين حسب مؤشري مدى توفر وجودة خدمات النقل ومدى استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التجارة الخارجية قد تقدمت 9 منازل لتصل إلى مرتبة (54) و (27) على التوالي. هذا بالإضافة إلى تقدم البحرين في محور بيئة الأعمال المؤثرة على قطاع النقل بمقدار مرتبتين لتحصل على مرتبة (25) هذا العام وذلك نتيجةً للتقدم 3 منازل في المؤشرين الرئيسيين المكوّنين لهذا المحور ألا وهما البيئة التنظيمية (25) والأمن المادي (31). في حين أن مرتبة الأردن حسب المؤشر الأخير (13) الأمر الذي عزز أداء الأردن حسب محور بيئة الأعمال المؤثرة على قطاع النقل لتحتل مرتبة (21) وذلك بفارق 4 مراتب عن مرتبة البحرين حسب هذا المحور (25) كما ذكر آنفاً.





من ناحية أخرى، إن هذا التقدم لمرتبة البحرين في الترتيب العام لهذا العام قد رافقه تراجع طفيف لمرتبة البحرين حسب محوري النفاذ إلى السوق (29) وإدارة الحدود (26) بمقدار 3 مراتب ومرتبة واحدة على التوالي خلال هذا العام، هذا بالإضافة إلى التراجع في الأداء حسب مؤشر فعالية الإجراءات الخاصة بالاستيراد والتصدير بمقدار 12 مرتبة ليصل إلى مرتبة (35) ولكن رافق هذا التراجع الملحوظ تقدماً في أداء البحرين حسب المؤشرات المرتبطة بذلك المؤشر كمؤشري شفافية إدارة الحدود وفعالية الإدارة الجمركية بمقدار 5 مراتب ومرتبة واحدة على التوالي، الأمر الذي حدّ من تأثير هذا التراجع على الترتيب العام للبحرين.

إسرائيل:

إن التقدم الذي شهدته مرتبة إسرائيل في الترتيب العام بمقدار 3 مراتب حولها للحفاظ على المرتبة الثالثة بين دول المنطقة وذلك للعام الثاني على التوالي والحصول على مرتبة (26) من بين دول العالم، ويعود ذلك حسب التقرير إلى فعالية إدارة الحدود (25) مقارنة مع الدول الأخرى بالرغم من تراجع مرتبة إسرائيل حسب هذا المحور مرتبتين عن العام الماضي، ويعزى ذلك إلى تراجع أداء إسرائيل في مؤشر اقتصادي رئيسي واحد من المؤشرات الرئيسية الثلاث المكوّنة لهذا المحور ألا وهو مؤشر فعالية الإدارة الجمركية، فقد تراجعت إسرائيل 6 مراتب حسب هذا المؤشر لتحصل على المرتبة (33) في حين تقدمت إسرائيل في المؤشرين الاقتصاديين الرئيسيين الآخرين ضمن هذا المحور بمقدار مرتبتين لتحصل على مرتبة (15) حسب مؤشر فعالية كافة الإجراءات الخاصة بالاستيراد والتصدير ومرتبة (26) حسب مؤشر شفافية إدارة الحدود، حيث أشار التقرير أن إجراءات الاستيراد والتصدير المختلفة تظهر إلى حد ما وبحكم القانون بسيطة وغير مكلفة ولا تستغرق وقتاً طويلاً، إلا أن ردود مسوحات استطلاع الرأي لكبار رجال الأعمال وقادة الرأي في إسرائيل تظهر أن الإجراءات الجمركية تحديداً مرهقة إلى حد ما، فقد احتلت إسرائيل مرتبة (64) حسب هذا المؤشر والتي تعتبر مرتبة منخفضة جداً مقارنة مع مرتبتها العام الماضي (31)، وهذا إن دلّ على شيء فإنه يدل على الإخفاق في تطبيق وتنفيذ الإجراءات الرسمية المتعلقة بتسهيل وتبسيط إجراءات الاستيراد والتصدير بشكل عام ومن بينها الإجراءات الجمركية.

ومن النقاط القوة الأخرى في الاقتصاد الإسرائيلي التي من شأنها المساهمة في خلق بيئة مواتية للتجارة العالمية هو توفر البنية التحتية لقطاع النقل وبجودة عالية (38) واستخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التجارة الخارجية (21) وضمن هذا السياق استخدام شبكة الإنترنت للأعمال التجارية على نطاق واسع (6) وكفاءة الخدمات الحكومية الالكترونية المقدمة للمستفيدين في هذا المجال (19).

من ناحية أخرى، أشار التقرير إلى أن وضع الأمن المادي ما زال صعباً ويشكل العائق الرئيسي لتجارة إسرائيل الدولية وذلك بالرغم من التقدم الملحوظ حسب هذا المؤشر عن العام الماضي بمقدار 8 مراتب لتحقيق مرتبة (75)، كما أن الانفتاح المحدود للمشاركة الأجنبية في بيئة الأعمال المحلية في إسرائيل (93) يؤثر بشكل سلبي وملحوظ





على نوعية وجودة خدمات النقل (49) حيث أن الانفتاح للمشاركة الأجنبية يساهم في رفع كفاءة وأداء قطاع النقل بالإضافة إلى تحفيز الابتكار وذلك من خلال رفع درجة المنافسة بين مزودي خدمات النقل.

وأخيراً، إن إسرائيل متقدمة على الأردن في كافة المحاور والمؤشرات الاقتصادية الرئيسية ما عدا مؤشر الأمن المادي حيث تقدمت الأردن بفارق 62 مرتبة.

سلطنة عُمان:

شهدت مرتبة عُمان التقدم الأكبر من بين دول المنطقة في الترتيب العام، حيث احتلت عُمان مرتبة إسرائيل للعام الماضي ألا وهي (29) فقد تقدمت عُمان 5 مراتب هذا العام لتحافظ بذلك على المرتبة الرابعة من بين دول المنطقة للعام الثاني على التوالي. إن من الأسباب الرئيسية لتقدم عُمان هذا العام وكما أشار إليها التقرير هو توفر بيئة أعمال مناسبة للاستيراد والتصدير (14) وتقدم أداء عُمان من ناحية الإطار التنظيمي بمقدار 3 مراتب عن العام الماضي لتحصل على مرتبة (18) وهذا بالإضافة إلى تحسن مستوى الأمن المادي بمقدار 7 مراتب لتحصل عُمان على مرتبة متقدمة جداً مقارنة مع الدول المشاركة في التقرير (9)، ومن الجدير ذكره هنا أن أداء الأردن حسب هذه المؤشرات جيد بشكل عام كما يعتبروا من نقاط القوة للأردن ضمن سياق التجارة العالمية فقد حققت الأردن المراتب التالية لهذا العام (21) و(30) و(13) حسب المؤشرات آفة الذكر وعلى التوالي، إلا أنه من الملاحظ أن أداء سلطنة عُمان أفضل ومتقدم بشكل أكبر حسب هذه المؤشرات.

كما ويوضح التقرير أن الإدارة الجمركية في عُمان شهدت تقدماً بمقدار 10 مراتب لتصل إلى مرتبة (52) هذا العام بالمقابل أن الأردن قد تراجع حسب هذا المؤشر بشكل كبير إلا أنه حصل على مرتبة أعلى من عُمان ألا وهي (50)، يعود تقدم سلطنة عُمان الملحوظ حسب مؤشر الإدارة الجمركية إلى أن الإجراءات الجمركية غير مرهقة لا تشكل عبء على المتلقي (22) بالإضافة إلى تحسن الخدمات الجمركية هذا العام بمقدار 6 مراتب لتحقيق مرتبة (80)، كما وأشار التقرير إلى تحسن أداء عُمان بمقدار 3 مراتب حسب مؤشر شفافية إدارة الحدود لتحصل على مرتبة (29) هذا العام.

ومن النقاط القوة لسلطنة عُمان أيضاً هو استثمارها في استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التجارة الخارجية (68) مقارنةً بمرتبة (74) العام الماضي، هذا بالإضافة إلى سهولة النفاذ إلى السوق المحلية والى الأسواق الدولية (34) وبالرغم من تراجع الذي شهدته مرتبة عُمان حسب هذا المؤشر إلا أنه يعتبر من النقاط الأساسية لقوة التجارة الدولية في عُمان.

قطر:

تقدمت قطر مرتبة واحدة في الترتيب العام عن السنة الماضية محتلةً بذلك الدولة الخامسة من بين دول المنطقة





والمرتبة (34) من بين الدول المشاركة في التقرير، وبذلك تكون متقدمةً عن الأردن بأربع مراتب في الترتيب العام. أشار التقرير إلى أن مرتبة قطر تراجعت في محاور ومؤشرات وحققت تقدماً في مؤشرات أخرى، حيث شهدت قطر تقدماً ملحوظاً حسب مؤشر النفاذ إلى الأسواق المحلية والأسواق الخارجية بمقدار 30 مرتبة عن العام الماضي لتحقيق (72)، وبالرغم من أن هذا التقدم يعتبر الأكبر على الإطلاق مقارنةً بأداء قطر حسب المؤشرات والمحاور الأخرى إلا إنه لا يزال يُعد من نقاط الضعف لقطر ضمن سياق التجارة الدولية.

كما يوضح التقرير إلى توفر بيئة أعمال مناسبة للاستيراد والتصدير (6) وتقدم أداء قطر من ناحية الإطار التنظيمي بمقدار 7 مراتب عن العام الماضي لتحصل على مرتبة (10) وهذا بالإضافة إلى تحسن مستوى الأمن المادي بمقدار 5 مراتب لتحصل قطر على مرتبة متقدمة جداً مقارنة مع الدول المشاركة في التقرير (3). ومن الجدير بالملاحظة أن هذه المؤشرات تعتبر نقاط القوة لكافة دول المنطقة التي تسبق الأردن في الترتيب والتي تم تحليلها آنفاً ما عدا إسرائيل_ إلا أن قطر تتصدر دول المنطقة حسب هذه المؤشرات متقدمةً بذلك على الإمارات ذات المرتبة الأولى على دول المنطقة حسب الترتيب العام والبحرين وسلطنة عُمان وتونس والأردن وغيرهم من الدول المشاركة.

وأخيراً، تقدمت قطر 14 مرتبة في مؤشر مدى توفر ونوعية البنية التحتية لقطاع النقل لتحقيق مرتبة (33) هذا العام إلا أن نوعية وجودة خدمات النقل (76) لم تواكب هذا التوسع بالبنية التحتية لقطاع النقل، كما أن استخدام تطبيقات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال شهد تراجعاً عن العام الماضي بمقدار 16 مرتبة لتصل إلى (50).





المنهجية المتبعة في تقرير تمكين التجارة الدولية للعام 2010:

إن المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum) في جنيف يقوم للعام الثالث بدراسة وتقييم مدى تمتع الدول بالسياسات والخدمات والمؤسسات التي من شأنها تسهيل حركة مرور السلع إليها أو عبرها حتى تصل إلى وجهتها النهائية. حيث يقوم المنتدى بإصدار تقرير تمكين التجارة الدولية ضمن سياق برنامج الشراكة لقطاع النقل والإمداد اللوجستي سنوياً إلا أن المنتدى الاقتصادي العالمي ينوي إصداره كل عامين ابتداءً من هذه السنة. إن مساهمة المنظمات التجارية الدولية في التقرير تسلط الضوء لصانعي القرار من القطاعين العام والخاص في تلك الدول على الأولويات وماهية الأدوات المناسبة للتمكن من الاستجابة للتغيرات السريعة في التجارة العالمية. ويعتمد التقرير في تحليله لمراتب الدول المشاركة على نوعين رئيسيين للبيانات، وهي:

أولاً: البيانات الكمية (Quantitative Data)

وهي البيانات المتعلقة بالسياسات والتشريعات والإجراءات التي تقدمها الدولة والتي تؤثر في حركة انسياب السلع منها وإليها وعبر حدودها. حيث يتم الحصول على هذا النوع من المعلومات من قبل عدد من المؤسسات والهيئات الدولية، وهي:

- البنك الدولي (World Bank – WB)
- اتحاد العالمي للنقل الجوي (International Air Transport Association – IATA)
- اتحاد العالمي للشحن السريع (Global Express Association – GEA)
- مركز التجارة الدولية (International Trade Center – ITC)
- المنظمة العالمية للجمارك (World Customs Organization – WCO)
- منظمة التجارة العالمية (World Trade Organization – WTO)
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (Nations Conference on Trade & Development – UNCTAD)

هذا بالإضافة إلى آراء أهم الشركات العالمية للنقل على سبيل المثال لا الحصر:

:Agility



هي واحدة من الشركات العالمية الرائدة في تقديم الخدمات اللوجستية المتكاملة للحكومات والشركات، حيث تمتلك 550 مكتب في 120 دولة موظفةً بذلك 34,000 شخص ويبلغ العائد السنوي لها ما يعادل 6.8 مليار دولار أمريكي.

www.agilitylogistics.com





:Deutsche Post DHL

Deutsche Post DHL

وهي مجموعة شركات ألمانية تعد من الرواد في مجال النقل البريدي والخدمات اللوجستية، توظف أكثر من نصف مليون شخص في حوالي 220 دولة وإقليم حول العالم مكونة بذلك شبكة عالمية تركز على جودة الخدمة والاستدامة.

www.dp-dhl.com

:FedEx Corporation



توفر للعملاء والشركات في جميع أنحاء العالم مجموعة واسعة من خدمات النقل والتجارة الإلكترونية وخدمات الأعمال، توظف حوالي 290,000 شخص حول العالم ويبلغ العائد السنوي لها 38 مليار دولار أمريكي.

www.fedex.com

:GeoPost Intercontinental



تقدم خدمة البريد إلى شركات مجموعة (Groupe La Poste) والبالغ عددها 500 شركة، حيث تعمل في حوالي 230 دولة وإقليم وتأتي في المرتبة الأولى في فرنسا والمرتبة الثانية على المستوى الأوروبي في مجال الطرود البريدية.

www.geopostgroup.com

صفحة | 12

:UPS



تعتبر من أكبر شركات الرائدة في مجال توصيل الطرود وسلسلة التوريد وخدمات الشحن حيث تقدم خدماتها في أكثر من 200 دولة وإقليم.

www.UPS.com

ثانياً: البيانات النوعية (Qualitative Data)

يتم الحصول على هذه البيانات من خلال المسح الميداني الذي يعتمد آراء وملاحظات رجال الأعمال في الدول المشاركة بهذا التقرير، بحيث يتم اختيارهم بناءً على أسس معينة تحدد من قبل المنتدى، حيث أن الحد الأدنى للإجابات هو 80 استمارة لضمان تمثيل الأردن في هذه التقارير حيث تم تقسيمها لتتضمن مجموعتين:

- المجموعة الأولى: 40 استمارة تُجاب من قبل رجال الأعمال المشاركين في المسح خلال السنة الماضية.





• **المجموعة الثانية:** وتتضمن 40 استمارة بحيث يجب تعبئتها من قبل رجال أعمال ومدراء لم يشاركوا العام الماضي في هذه المسوحات، حيث يتم تقسيمها مراعين تمثيلها للقطاعات الاقتصادية (الخدمي والصناعي والزراعي) آخذين بعين الاعتبار مدى أهمية هذه القطاعات الاقتصادية والمتمثلة بنسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

هذا بالإضافة إلى اعتماد التقرير على إجابات المسوحات التي يقوم بها البنك الدولي سنوياً لحساب مؤشر الأداء اللوجستي (The Logistics Performance Index) والتي توزع على أكبر العاملين في مجال النقل والخدمات البريدية واللوجستية من وكلاء الشحن العالمية وشركات النقل السريع لأخذ آرائهم حول نوعية ومدى توافر كافة العوامل التي تسهل من عملها في مجال النقل اللوجستي في الدول التي تعمل بها. ويرتكز الكتاب في تصنيفه للاقتصاديات المشاركة بالتقرير على أربعة محاور، حيث أن كل محور يضم عدد من المؤشرات الاقتصادية الرئيسية هي كالآتي:

المحور الأول: النفاذ إلى السوق (Market Access)

ويقيس هذا المحور إلى أي مدى تقوم السياسة العامة بتوفير بتسهيلات لحركة البضائع من وإلى وعبر الدولة، هذا بالإضافة إلى تمكين المصدرين المحليين بتصدير البضائع المحلية إلى الأسواق الأجنبية. ويندرج تحت هذا المحور مؤشر اقتصادي رئيسي واحد ألا وهو مؤشر النفاذ إلى الأسواق المحلية والخارجية (Domestic and foreign market access)، ومن الجدير ذكره أن بعضاً من المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المؤشر قد طرأ عليها تعديل طفيف بشكل لا يعارض وصحة المقارنة مع أداء الدولة للعام الماضي حسب هذا المؤشر.

المحور الثاني: إدارة الحدود (Border Administration)

حيث يقيّم هذا المحور مدى فعالية إدارة الحدود في تسهيل سير البضائع من وإلى الدولة. ويتكون هذا المحور من 3 مؤشرات اقتصادية رئيسية وهي:

- فعالية الإدارة الجمركية (Efficiency of customs administration)
- فعالية الإجراءات الخاصة بالاستيراد والتصدير (Efficiency of import-export procedures)
- شفافية إدارة الحدود (Transparency of border administration)





المحور الثالث: البنية التحتية للنقل والاتصالات (Transport and Communications Infrastructure)

يأخذ هذا المحور بعين الاعتبار ما إذا الدولة قامت على توفير وسائل النقل والبنية التحتية للاتصالات اللازمة لتسهيل حركة البضائع من وإلى البلاد وعبر الحدود. ويتضمن هذا المحور المؤشرات الرئيسية التالية:

- مدى جودة وتوفير البنى التحتية للنقل (Availability and quality of transport infrastructure)
- مدى جودة وتوفير خدمات النقل (Availability and quality of transport services)
- مدى توفر ومدى استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التجارة الخارجية (Availability and use of ICTs)

المحور الرابع: بيئة الأعمال المؤثرة على قطاع النقل (Business Environment)

يقيس هذا المحور كفاءة الحكومة في توفير البيئة التنظيمية والأمنية المناسبة التي تؤثر على الأعمال التجارية للمستوردين والمصدرين في الدولة، وتندرج هذه المؤشرات الفرعية تحت المؤشرات الاقتصادية الرئيسية التالي:

- البيئة التنظيمية (Regulatory framework)
- الأمن المادي (Physical security)

